

اللجنة: الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية

الموضوع: تحسين وضع المرأة في المناطق النائية

رئيس اللجنة: أحمد النعيمي

منصب: رئيس اللجنة

المقدمة:

تضطلع المرأة الريفية بدور حاسم في الاقتصادات الريفية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي معظم أنحاء العالم النامي، يشاركون في إنتاج المحاصيل ورعاية الماشية، وتوفير الغذاء والمياه والوقود لأسرهم، والمشاركة في الأنشطة غير الزراعية لتنويع سبل عيش أسرهم. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلعن بوظائف الإنجاب الحيوية في رعاية الأطفال والمسنين والمرضى.

ومن أجل فهم حالة المرأة الريفية، من الضروري دراسة التنوع الكامل لتجاربيها في سياق الاقتصاد الريفي المتغير، بما في ذلك وضعها داخل الهياكل الأسرية والمجتمعية؛ وتقسيم العمل بين الجنسين؛ وصولهم إلى الموارد والسيطرة عليها؛ ومشاركتها في صنع القرار. فالمرأة الريفية ليست مجموعة متجانسة؛ هناك اختلافات هامة بين النساء في المناطق الريفية على أساس الطبقة والعمر والحالة الاجتماعية والخلفية الإثنية والعرق والدين.

وفي كثير من البلدان، فإن القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس والتمييز يحرمان المرأة الريفية من الوصول العادل إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والتحكم فيها، وفرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وفرص المشاركة في الحياة العامة.

وكثيراً ما تفرض الإصلاحات الهيكلية صعوبات على قطاعات مختلفة من السكان، وفي مناطق أخرى من العالم، خاصة بالنسبة للمرأة الريفية، غير أن التحول الهيكلي يمكن أن يوفر فرصاً جديدة أيضاً.

تعريف المصطلحات:

المناطق النائية: المنطقة التي يسكنها عدد قليل من السكان وتعتبر خارج المدينة أو البلدة.

البلدان النامية: الدول التي ما زاية تتطور اقتصاديا وتتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة.

تصدير: ما تنتجه الدولة ويخرج في التجارة منها لدول أخرى.

معلومات أساسية:

وتؤدي المرأة الريفية أدوارا حاسمة ومتنوعة في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات الريفية في البلدان النامية بوصفها عاملات أسريرات بدون أجر ومزارعات لحسابات خاصة وعاملات بدوام كامل أو بدوام جزئي في مزارع ومزارع كبيرة. ووفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ثلثي القوة العاملة النسائية في الاقتصادات النامية تشارك في الأنشطة الزراعية. وفي حين انخفضت نسبة السكان الناشطين اقتصاديا العاملين في الزراعة على الصعيد العالمي في التسعينات، فإن نسبة النساء الناشطات اقتصاديا في القطاع في عام 2000 ما زالت تقترب من 50 في المائة على الصعيد العالمي، و 61 في المائة في البلدان النامية، و 79 في المائة في أقل البلدان نموا الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من أن المرأة تسهم إسهاما كبيرا في الإنتاج الزراعي، فإن هذه المساهمة لا تبلغ عنها في جميع المناطق النامية لأن عمل المرأة غالبا ما يكون غير معترف به أو يعتبر جزءا من "الأعمال المنزلية". ويصبح عمل المرأة الريفية في الإنتاج الريفي غير مرئي في فئة العمل غير المدفوع الأجر. إن قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جمع ونشر المعلومات عن عمل المرأة والرجل في الزراعة ضعيفة. ومن خلال عدم احتساب العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة في المزارع الأسرية، ظلت الأرقام الرسمية تقلل باستمرار من مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي.

وتوضح دراسة أجريت في بوركينا فاصو التقليل من أهمية الدور الإداري للمرأة في الزراعة. وأشار تقييم الإنتاج في سياق الزراعة الجماعية ورئاسة الذكور إلى هيمنة الذكور على إدارة المزارع في جميع المحاصيل (97-99 في المائة من ملكية الذكور / إدارتها). ومع ذلك، عند النظر في إدارة الأراضي الفردية، ظهرت صورة مختلفة، حيث تدير النساء مساحة كبيرة من الأراضي في الزراعة الفردية للحبوب الأساسية الرئيسية المستزرعة من أجل الكفاف (42-55 في المائة في الذرة والدخن).

ويضطلع النساء والرجال بمهام زراعية مختلفة. وفي العديد من السياقات، تتحمل النساء المسؤولية عن إزالة الأعشاب الضارة والتخلق ونقل المحاصيل وتجهيز الأغذية، في حين يقوم الرجال بمعظم عمليات إزالة الأراضي. وتساهم المرأة أيضا في رعاية الثروة الحيوانية وتوفر موارد تكميلية للأسر المعيشية من خلال أنشطة مدرة للدخل.

وفي الوقت نفسه، تؤدي المرأة الريفية دورا هاما ومستهلكا للوقت في الاقتصاد الإنجابي، مما يكفل الحفاظ على الأسرة من خلال العمل غير المدفوع الأجر، بما في ذلك جمع المياه والوقود والطهي والتنظيف ورعاية الأطفال والمسنين و المرضى والمعوقين. ويعتبر هذا العمل في جميع مناطق البلدان النامية أمرا بالغ الأهمية لرفاه الأسرة. وتعمل المرأة الريفية لساعات طويلة، وغالبا ما تكون في ظل ظروف صعبة، وبدون الوصول الكافي إلى التكنولوجيات والهيكل الأساسية الملائمة، مثل الطرق والمياه ونظم الصرف الصحي ومصادر الطاقة. وتزيد هذه الصعوبات من مسؤولياتها وأعباء عملها وتقيد مساهمتها في الزراعة.

و تتعامل المرأة مع أعباء عملها الثقيلة وأعبائها الزمنية من خلال تنظيم العمل مع النساء الأخريات، أو توظيف اليد العاملة إذا كان بإمكانهم الحصول على دخل أو مصادر تمويل أخرى. وهناك آلية أخرى للتغلب على المشاكل تتمثل في استخدام المساعدة من الأطفال. وهذا ما يضغط عادة على الفتيات لكي يأخذن بعض الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وغالبا ما يضر بتعليمهن.

وحددت دراسة أجريت في قطاع البستنة التصديرية في جنوب أفريقيا وكينيا وزامبيا صعوبات في تحقيق التوازن بين العمل المدفوع والمسؤوليات الأسرية - نظرا لساعات طويلة والعمل الإضافي الإلزامي - بوصفهما من المسائل الحاسمة بالنسبة للمرأة. ولا تستطيع المرأة الحصول على رعاية الأطفال عندما تعمل ساعات إضافية في مهلة قصيرة، وتعرض سلامتها الشخصية للخطر عند السفر إلى المنزل في وقت متأخر من الليل. وبما أن النساء يعتبرن أكثر ملاءمة للعمل المنخفض المهارة والمرن، فإنهن يتعرضن للتمييز في إمكانية حصولهن على الترقية إلى عمل دائم وأكثر مهارة وأفضل أجرا.

وتتميز ظروف العمل في الصناعة الزراعية عموما بالعمالة المرنة والمزودة بأجر. وكشفت دراسات حالة للصناعات الريفية ومناطق تجهيز الصادرات عن انخفاض مستويات الأجور وظروف العمل للمرأة في هذه الصناعات، وهي أسوأ من تلك التي يواجهها الرجل. وكثيرا ما يكون الأمن الوظيفي للمرأة غير موجود. فعلى سبيل المثال، في قطاعات التصدير في الفلبين، تكون الوظائف مؤقتة وموسمية، ولا توفر سوى القليل من الحماية الاجتماعية وتدفع أجورا منخفضة. وتفقد المرأة وظائفها عندما تصبح حاملا، وتعرض العاملات للتعرض الجنسي لأصحاب العمل.

كما أن انخفاض مستويات تعليم الإناث، فضلا عن توفير وفررة من عمل الإناث، يجعل من الصعب على النساء في الصناعات الجديدة تحسين ظروف عملهن. ومن الصعب جدا تنظيم العمل والتفاوض بشأن

معدلات القطع الأعلى نظرا للأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يبحثن عن عمل. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدخال ترتيبات عمل جديدة لزيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال التجارية الزراعية، والصناعات الريفية أو شركات منطقة تجهيز الصادرات، والزراعة التعاقدية. وكثيرا ما تتطوي هذه الترتيبات على ترتيبات تعاقدية معقدة، وهي أمور لا يمكن فهمها بالنسبة للموظفين الجدد الذين لا يملكون معرفة كافية والذين لا يحصلون على تعليم رسمي يذكر أو لا يحصلون على أي تعليم رسمي.

المنظمات و الدول الكبرى المعنية:

أوروبا:

المناطق الريفية في أوروبا غنية وتشمل العديد من المناطق الرائدة. غير أن بعض المناطق الريفية، ولا سيما المناطق الأكثر النائية، التي تقتقر إلى السكان أو تعتمد على الزراعة، تواجه تحديات خاصة. وهم بحاجة إلى دعم لمواجهة تحديات النمو والاستدامة في السنوات المقبلة. وهناك مشاكل مختلفة تميل إلى التجميع هنا: حالة ديمغرافية غير مواتية، وانخفاض معدلات العمالة وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الدخل، وتقسيم العمل غير المتوازن في الأسرة المعيشية المنزلية، والصعوبات في الجمع بين العمل والحياة الأسرية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية التقنية والاجتماعية، وتوفير من خدمات مختلفة مثل خدمات الرعاية الصحية، والنقل العام المحلي، ومرافق رعاية الأطفال، والخدمات الاجتماعية للمسنين والمرضى؛ وببطء تطور القطاع الثالث؛ ونقاط الضعف في المهارات ورأس المال البشري؛ وعدم وجود مرافق للتعليم والتدريب؛ انخفاض النسبة المئوية للأسر المعيشية التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت؛ ونقص الخدمات التجارية الداعمة لمشاريع المرأة ومؤسساتها؛ انخفاض الأنشطة الاستثمارية؛ وعدد قليل من النساء في صنع القرار والتخطيط، وما إلى ذلك.

تاييلند:

في تاييلند، تتعاقد المرأة من الباطن مع شركات متعددة الجنسيات على قطع أراضي مملوكة للأسرة لإنتاج الذرة والذرة الهليون في أراضي الأرز السابقة، وتربية الجمبري بموجب عقد مع شركات أجنبية. وكثيرا ما تستتبع هذه الترتيبات في قطاع الصادرات الزراعية وظائف يدوية كثيفة العمالة وعائدات منخفضة. وعلى الرغم من ذلك، فإن العائد الصافي من هذه الأنشطة قد يكون تحسنا على الأنشطة الزراعية التقليدية التي تحل محلها. وهذا هو الحال في تاييلند، حيث تكسب المرأة الآن المزيد من العمل في يوم عمل أقصر مما تكسبه زراعة الأرز.

برنامج التحليل الاجتماعي - الاقتصادي والجنساني:

أنشئ برنامج التحليل الاجتماعي - الاقتصادي والجنساني التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام 1993 لتعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية عند مواجهة التحديات الإنمائية. ويهدف إلى إدماج الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية من أجل ضمان تلبية جميع الجهود الإنمائية لاحتياجات وأولويات كل من الرجل والمرأة.

ديميترا:

يهدف مشروع ديميترا الذي أطلقته المفوضية الأوروبية في بروكسل عام 1994 بدعم من مؤسسة الملك بودوان إلى تحسين ظروف معيشة المرأة الريفية. وهو يعزز تبادل المعلومات وينشر المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتنمية الريفية، مع التركيز على أفريقيا والشرق الأوسط.

المحاولات السابقة لحل القضية:

وطلبت الجمعية العامة بموجب قرارها 58/146 المؤرخ 22 ديسمبر 2003 على تحسين وضع المرأة في المناطق الريفية من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الجوانب المختلفة لتمكين المرأة الريفية، بما في ذلك أثر أطر سياسات الاقتصاد الكلي على وضعهم.

وقد ركز إعلان ومنهاج عمل بيجين المعتمدان في عام 1995 في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على تحسين حالة المرأة الريفية من خلال المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية، ولا سيما الأرض ورأس المال والتكنولوجيا، فضلا عن العمالة المربحة، والتعليم، والخدمات الصحية. وأكد منهاج العمل على الحاجة إلى استراتيجيات ناجحة لتمكين المرأة التي تعيش في المناطق الريفية. وفي وقت لاحق، شددت الجمعية العامة في عام 2000 في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين على أهمية حق المرأة في امتلاك الأرض وراثتها، وأشارت إلى الائتمانات الصغيرة وغيرها من الصكوك المالية بوصفها استراتيجيات ناجحة لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا. وفي سياق الاستعراض والتقييم العشرين لتنفيذ منهاج عمل بيجين الذي يجري تنفيذه في عام 2005، قدمت حكومات 134 دولة عضوا ودولة مراقبة واحدة معلومات عن حالة المرأة في المناطق الريفية.

وقد التزم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة 55/2) الحكومات بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما سبيلا فعالا لمكافحة الفقر والجوع والمرض وحفز التنمية المستدامة حقا. وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية هدفا يدعو إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد أقرت استراتيجيات التنفيذ المقترحة بأن ثلثي فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية وأن الحاجة إلى إحراز تقدم في مجال التعليم والمساواة بين الجنسين ووفيات الأمهات والأطفال واستئصال فيروس نقص

المناعة البشرية / الإيدز والتنمية المستدامة تبدو حادة بشكل خاص في المناطق الريفية في معظم البلدان النامية .

الحلول المقترحة:

- تعزيز مشاركة المرأة الريفية في صنع القرار، من خلال دعم المنظمات النسائية أو النقابات العمالية أو غيرها من الجمعيات وجماعات المجتمع المدني التي تعزز حقوق المرأة الريفية.
- الاستثمار في تعزيز الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية من خلال تدابير بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتوفير إمدادات المياه المأمونة والموثوق بها والخدمات الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والبرامج الغذائية فضلا عن برامج التعليم ومحو الأمية، تدابير الدعم الاجتماعي.
- اتخاذ خطوات لكفالة إبراز عمل المرأة ومساهماتها غير المأجورة في الإنتاج الزراعي وفي المزارع، بما في ذلك الدخل المتولد في القطاع غير الرسمي، في الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والإحصاءات على الصعيدين المحلي والوطني.

قائمة المراجع:

- https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/un/60/A_60_165_en.pdf
- [http://www.vladars.net/sr-SP-Cyrl/Vlada/centri/gendercentarrs/Documents/Improving%20the%20Situation%20of%20Women%20in%20Rural%20Areas%20%E2%80%93%20Guidelines%20\(Policy%20Brief\)%20for%20the%20New%20Mid-Term%20Cycle%202017-2022_516995461.pdf](http://www.vladars.net/sr-SP-Cyrl/Vlada/centri/gendercentarrs/Documents/Improving%20the%20Situation%20of%20Women%20in%20Rural%20Areas%20%E2%80%93%20Guidelines%20(Policy%20Brief)%20for%20the%20New%20Mid-Term%20Cycle%202017-2022_516995461.pdf)
- <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1142961.pdf>
- <http://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/X2H-Xref-ViewHTML.asp?FileID=7668>
- <http://extension.sudanagri.net/posts/579300>
- <http://www.aljazeera.net/programs/forwomenalone/2004/6/4/%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9>
- <http://www.fao.org/docrep/015/an479a/an479a.pdf>